وشملت المساعدة العسكرية الالمانية ثماني عربات مدرّعة من طراز «فوكس» ومعدّات خاصة للتحقق من وجود أسلحة ذرية وكيميائية وجرثومية، بالاضافة الى بطارية اطلاق صواريخ «باتريوت» تضمّ ثماني منصّات. وجاء هذا العرض الالماني استجابة متأخرة بعض الوقت لطلب كان تقدّم به وزير الدفاع الاسرائيلي، ارنس، قبل ثلاثة شهور الى المستشار الالماني، هيلموت كول، في اثناء زيارته بون. وتضمّن الطلب الاسرائيلي، آنذاك، الحصول، للمرة الاولى، من الحكومة الالمانية على هبة مالية لأغراض أمنية، على غرار الهبة التي تقدّمها الحكومة الاميركية. ويبدو ان المستشار كول أبدى استعداداً ايجابياً للموافقة على الطلبات الاسرائيلية، مقابل استئناف العمل على مشروع بناء الغوّاصتين الذي ينفّذ في أحواض السفن الالمانية، ويستخدم آلاف الايدي العاملة في قطاع الصناعة الحربية الالمانية (هآرتس، ١٩٩١/١/٣١). وفيما كانت الحكومة الالمانية تعلن استعدادها لتقديم مساعدة سخية الى اسرائيل، ارتفعت تقديراتها الى مليار دولار (المصدر نفسه، ١٩٩١/٢/١)، تعويضاً لها عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج وهجمات الصواريخ العراقية التي ساهمت الصناعة الالمانية في تطويرها، كان مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، دافيد عفري، يتابع اتصالاته، ومباحثاته، مع المسؤولين الاميركيين في واشنطن، لوضع اللمسات الاخيرة على صفقات الاسلحة والمعونات المالية المخصصة لاسرائيل، مكافأة لها على الموقف «المعتدل» الذي التزمته خلال أزمة الخليج (المصدر نفسه).

ما بعد حرب الخليج

مع تساقط الصواريخ العراقية على مناطق مختلفة داخل اسرائيل، تساقطت مسلّمات أمنية عدّة كانت تشكّل ركائز هامّة وأساسية في العقيدة العسكرية الاسرائيلية. فالجبهة الداخلية المدنية بدأت تتعرّض، للمرة الاولى منذ اقامة الدولة، لهجمات مباشرة من الطرف المعادي وتلحق بها خسائر مادية وبشرية، الامر الذي أثار حالة من الذعر والخوف دفعت عشرات الآلاف من الاسرائيليين الى مغادرة أماكن سكنهم في تل ـ أبيب ورامات غان والتوجّه الى ايلات جنوباً، والجليل شمالاً، والضفة الفلسطينية شرقاً. وكأنما هذا لم يكن كافياً لاحراج الحكومة الاسرائيلية واظهار عجزها عن حماية مواطنيها في زمن الحرب، فقد جاءت الحاجة الى التزوّد ببطاريات صواريخ «باتريوت» لمواجهة صواريخ «سكود» العراقية لتفرض على اسرائيل الموافقة على وجود طواقم اميركية تتولّى تشغيل بطاريات «باتريوت»، وصيانتها، وتدريب مجموعات اسرائيلية عليها. ومع هذا التطوّر الجديد، كانت اسرائيل تتنكر لأحدى أهم القواعد العسكرية التي كان أكدها دافيد بن ـ غوريون، والقائلة ان أمن وحماية الدولة العبرية لا يمكن ان يعهد بهما لغير الجيش الاسرائيلي، حفاظاً على استقلالية القرار الاسرائيلي. ولكن يبدو ان هذه الاستقلالية تعرّضت للتآكل، ليس فقط بسبب حاجة اسرائيل الى حماية الجنود الاميركيين؛ بل، أيضاً، بسبب اضطرار الحكومة الى التخلّي عن سياسة الردع العسكري وأخذ المبادرة ضد الطرف الآخر، التزاماً منها بـ «ضبط النفس» تجاه الادارة الاميركية.

تطوّر آخر أفرزته الحرب، ربما يثبت، على المدى البعيد، انه الاكثر أهمية، هو سقوط نظرية الحدود الآمنة، وبالتالي ضرورة الاحتفاظ بالاراضي المحتلة لضمان أمن اسرائيل. فالصواريخ العراقية، التي استقرت في أماكن متعددة على طول الشريط الساحلي المزدحم بالسكان، وألحقت أضراراً مادية في المباني والمنشآت، وسجّلت اصابات في الارواح، هذه الصواريخ اخترقت «الحدود الآمنة» على طول الخط الشرقي الفاصل ما بين اسرائيل والاردن وتخطّت المناطق المحتلة التي ادّعت اسرائيل، لسنوات عديدة، بأنها حيوية لضمان أمنها، واستقرت في أهدافها على طول الشريط الساحلي والنقب.

وقد سارع زعماء المعارضة العمالية الاسرائيلية الى التقاط الاهمية الاستراتيجية لهذا الحدث لاعادة طرح صيغة حزب «العمل» لتسوية سلمية في المنطقة تعتمد مبدأ «مبادلة الارض بالسلام». وتحدث زعيم حزب «العمل» عضو الكنيست، شمعون بيرس، عن تسوية اقليمية تحت مظلة الدول الغربية وتعاون بقية دول التحالف ضد العراق، بحيث يوفر هذا الحشد من الدول الغربية،